


Distr.: General
27 April 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١١٤ (د) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة
الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء
في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثلة الدائمة لتشيكييا لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى ترشح الجمهورية التشيكية إلى مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ ووفقا
لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، أتشرف بأن أحيل طيه التعهدات
والالتزامات الطوعية للجمهورية التشيكية على ترشيحها لعضوية المجلس (انظر المرفق).

إن الجمهورية التشيكية، بصفتها دولة طرفا في جميع المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان، ملتزمة
التزاما تاما بتعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي. وبصفتها عضوا في مجلس حقوق
الإنسان خلال الفترتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠١١-٢٠١٤، أسهمت الجمهورية التشيكية بنشاط
وبصورة بناءة في تنفيذ جدول أعمال حقوق الإنسان. وهي تقف على أهبة الاستعداد لمواصلة هذا النهج
في أعمال المجلس.

(توقيع) ماري شاتاردوفا



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثلة الدائمة لتشيكيا لدى الأمم المتحدة

ترشح تشيكيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١

التعهدات والالتزامات الطوعية عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

تتعهد حكومة الجمهورية التشيكية بالعمل من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها خلال فترة عضويتها المقبلة في مجلس حقوق الإنسان من خلال الالتزامات الطوعية التالية:

على الصعيد الدولي

- ستستند الجمهورية التشيكية، بصفتها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، إلى خبرتها الفريدة في الانتقال إلى دولة منفتحة وديمقراطية تقوم على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وستسهم بخبرتها في هذا المجال.
- وسوف تعمل الجمهورية التشيكية على النهوض بحقوق الإنسان في المحافل الدولية لحقوق الإنسان. وسنشارك بنشاط في أعمال مجلس حقوق الإنسان، بهدف زيادة تعزيز مصداقيته وكفاءته. وتولي الجمهورية التشيكية أهمية كبيرة لدور المنع، ومن ثم فإنها ستدعم التصدي، على نحو ملائم وآني، لانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان أينما حدثت. وسوف نتكلم بصراحة بشأن المسائل المتعلقة ببلدان بعينها والمسائل المواضيعية، ولا سيما تلك التي تتطلب إجراءات عاجلة من المجلس.
- وخلال مداوات مجلس حقوق الإنسان، ستتعاون الجمهورية التشيكية بطريقة شفافة وبجسنة مع جميع الدول من جميع المناطق، وكذلك مع المجتمع المدني. وستقوم الجمهورية التشيكية بتعزيز حرية التعبير والإعلام كمنفذ للتمتع بطائفة واسعة من حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التجمع وتكوين الجمعيات.
- وسنواصل التعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من أجل الدعوة إلى استقلاليتها وحيادها، وتقديم التبرعات المالية لها.
- وستواصل الجمهورية التشيكية دعمها للآليات الدولية لحقوق الإنسان. وسنواصل التعاون الكامل مع جميع الإجراءات الخاصة للمجلس، التي وجهت الجمهورية التشيكية لها دعوة دائمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بوصفها أحد أول الأعضاء في الأمم المتحدة، ونحن على استعداد للاستجابة بسرعة لأي طلبات للزيارة. وسنواصل تقديم تقاريرنا الوطنية إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان في الوقت المناسب، ومتابعة توصياتها. وسنواصل المشاركة بنشاط في الحوارات المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل وتقديم التوصيات إلى الدول.
- وستواصل الجمهورية التشيكية دعمها القوي للمشاركة المتساوية في الشؤون السياسية والعامة وتوفير حيز مجاني وتمكيني للمجتمع المدني. وسنواصل أيضاً دعمنا القوي لمشاركة المنظمات غير الحكومية مع مجلس حقوق الإنسان ورفض أي شكل من أعمال التخويف أو الانتقام

ضد الأشخاص الذين يسعون إلى التعاون مع آليات حقوق الإنسان أو الذين يتعاونون معها أو سبق أن تعاونوا معها.

- وسنواصل الإسهام، من خلال التعاون الإنمائي ومشاريع سياسات تعزيز الانتقال التي تتماشى تماما مع أهداف التنمية المستدامة، في دعم وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية والحكم الرشيد في البلدان الشريكة.
- وستواصل الجمهورية التشيكية دعم بناء المؤسسات التي تعزز سيادة القانون، بما في ذلك من خلال الأنشطة الرامية إلى مكافحة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

على الصعيد الوطني

- نتعهد بتقديم تقرير منتصف المدة للاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠٢٠ وتقديم تقرير إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الأربعين المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٩، بشأن التنفيذ المبكر للعديد من التوصيات المقدمة في عام ٢٠١٧ التي يدعمها.
- ونتعهد بالاستفادة الفعالة من الهياكل التشاورية الدائمة للحكومة، مثل المجلس الحكومي لحقوق الإنسان وهيئاته العاملة، من أجل ضمان استمرار الحوار بشأن قضايا حقوق الإنسان مع الأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني.
- ونتعهد بالعمل على التصديق المبكر على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافئتهما (اتفاقية اسطنبول)، وكذلك التنفيذ الفعال للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني.
- ونتعهد بمواصلة تعزيز المساواة وعدم التمييز في صفوف طائفة الروما، ودعم إدماجهم الاجتماعي، ومشاركتهم السياسية وتمكينهم، بما في ذلك من خلال عمل الوكالة الحكومية للإدماج الاجتماعي.
- ونتعهد بمواصلة التصدي للقوالب النمطية الجنسانية في المجتمع وتحقيق تكافؤ الفرص بين النساء والرجال، بما في ذلك عن طريق وضع تدابير رامية إلى زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار والحياة السياسية.
- ونتعهد بمواصلة تعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك من خلال الدعم المستمر للمشاركة السياسية الفعالة وتوفير فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة.
- ونتعهد بمواصلة تعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، ولا سيما عن طريق حماية الأطفال من جميع أشكال العنف وضمان حقهم في أن يترعرعوا في بيئة آسرة.
- ونتعهد بتوعية المؤسسات التجارية التشيكية، ولا سيما الأعمال التجارية التي تملكها الدولة، في مجال حقوق الإنسان، وبخاصة عن طريق تعزيز الحوار بشأن حقوق الإنسان بين الشركات والدولة والنقابات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.
- ونتعهد بمواصلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتعزيز حقوق الإنسان في سياق العمالة والبيئة.